سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه الدول الاوربية
فرنسا والمانيا أنموذجا ١٩٧١- ٢٠٠٤

The foreign policy of Sheikh Zayed bin Sultan towards the European Countries (1971-2004) France and Germany as models

ا.م.د. صبا حسين مولى
جامعة بغداد – مركز دراسات المرأة

الملخص:

ان وجود أي دولة في نطاق المجتمع الدولي يحتم عليها التفاعل مع غيرها من الدول، وان لا تنغلق على نفسها او تتكفئ على ذاتها، الأمر الذي يستدعي منها اتخاذ مواقف معينة في سياستها الخارجية التي تعبر عن المتغيرات الدولية، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي .لم تخرج دولة الإمارات العربية المتحدة عن نطاق تلك التوجهات والمتغيرات السياسية، فمنذ قيامها عام ١٩٧١ اختطت لنفسها سياسة خارجية منسجمة مع طبيعة نظامها السياسي ، واستلهمت المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، فانعكست في سياستها الأبعاد الجغرافية المتمثلة بموقعها البالغ الحساسية في منطقة الخليج العربي الذي يعد منطقة حيوية وحساسة في السياسة الدولية ، فضلاً عن استيعابها للمتغير السكاني وحجمها الاقتصادي والمتغيرات الخارجية المحيطة بها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وضرورة ان يكون لها سياسة خارجية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه المتغيرات وترسم لصانع القرار الخارجي ما يحقق لهذه الدولة أهدافها ومصالحها في المجالات كافة.

ادركت دولة الإمارات العربية المتحدة لحيوية موقعها وأهميتها لدى الدول الكبرى انتهجت بفضل حكمة وادراك وبعد نظر الشيخ زايد بن سلطان سياسة خارجية متوازنة تجاه الأطراف الدولية في إطار سعيها لأبعاد المنطقة برمتها من الوقوع تحت وطأة الأطماع الدولية وانعكاس الصراع الدولي عليها المنطقة ، مما يؤدي إلى فقدان استقلالها وضياع سيادتها، فدولة الإمارات حينما اقامت علاقات مع المانيا وفرنسا كان هدفها الاول والاخير الاستفادة من خبرات الدول في تطوير اقتصادها ، وتعزيز مشاريعها التنموية .

Summary

The foreign policy of Sheikh Zayed bin Sultan towards the European Countries (1971-2004) France and Germany as models

Assistant Prof. Dr. Saba Hussein Mawla
Women's Studies Center / University of Baghdad

Abstract

The existence of any country within the scope of the international community requires it to interact with other countries, and not close in on itself. And it will have to take certain positions in its foreign policy that reflect international changes, and how the political decision-maker realizes the impact of these changes.

The United Arab Emirates has not deviated from the scope of political trends and changes, since its establishment in 1971; It has chosen for itself a foreign policy that is consistent with the nature of its political system and was inspired by the internal and external variables affecting it. The geographical dimension was reflected in its policy, represented by its sensitive location in the Gulf region, which is considered a vital and sensitive area in international politics, as well as its understanding of the dimension of the population variable, its economic impact, and the external variables surrounding it, whether at the regional or international level , and the need to have a foreign policy that takes into account all these variables, and the external decision-maker draws what achieves the goals and interests of the UAE in all fields.

The UAE has realized the vitality and importance of its position with the major powers, and has pursued, with the farsightedness and wisdom of Sheikh Zayed bin Sultan, a balanced foreign policy towards the international parties in the context of its endeavor to keep the region from falling into the brunt of international ambitions and the repercussions of the international conflict in the region, which leads to the loss of the region's independence and loss of sovereignty.

The goal of the UAE in establishing links with Germany and France was to benefit from the experiences of these countries in developing its economy and promoting its development projects.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية لأي دولة نتاجاً لتأثير مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ، وانعكاساً لطبيعة السياسة التي تنتهجها تلك الدولة التي تأخذ ابعاداً مختلفة وتنعكس على القرارات التي تتخذها في المجال الخارجي وفي نوعية الدور الذي تمارسه في النظام الدولي المعاصر .

ان وجود أي دولة في نطاق المجتمع الدولي يحتم عليها ان تتفاعل مع غيرها من الدول، وان لا تنغلق على نفسها او تتكفئ على ذاتها، الأمر الذي يستدعي منها اتخاذ مواقف معينة في سياستها الخارجية التي تعبر عن المتغيرات الدولية، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي .

لم تخرج دولة الإمارات العربية المتحدة عن نطاق ذلك التوجهات والمتغيرات السياسية، فمنذ قيامها عام ١٩٧١ اختطت لنفسها سياسة خارجية منسجمة مع طبيعة نظامها السياسي واستلهمت المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، فانعكست في سياستها الأبعاد الجغرافية المتمثلة بموقعها البالغ الحساسية في منطقة الخليج العربي الذي يعد منطقة حيوية وحساسة في السياسة الدولية ، فضلاً عن استيعابها للمتغير السكاني وحجمها الاقتصادي والمتغيرات الخارجية المحيطة بها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وضرورة ان يكون لها سياسة خارجية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه المتغيرات وترسم لصانع القرار الخارجي ما يحقق لهذه الدولة أهدافها ومصالحها في المجالات كافة.

تهدف الدراسة إلى تتبع السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان تجاه دولتين مهمتين هما :فرنسا والمانيا الدولية ، فأنظمت إلى اغلب المنظمات الدولية وشاركت في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية، وعقدت المعاهدات والاتفاقات مع معظم دول العالم ، واستفادت من اقتصادها المتين الذي ارتقى إلى مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة لتبني شبكة من العلاقات الدولية التي جعلتها واحدة من الدول التي تحظى بالاهتمام العربي والإقليمي والدولي .

أدت طبيعة دولة الإمارات العربية المتحدة الفدرالية إلى أن تصبح انموذجاً لدولة صغيرة في حجمها ومساحتها وعدد سكانها، لكن تأثيرها السياسي وإدارة شؤونها الخارجية ومرونتها ووسطيتها جعلتها تحتل مكانة مرموقة في عالم السياسة المليء بالمتغيرات والصراعات والبحث عن مناطق النفوذ والهيمنة ، فعكست نجاحاتها في المجال الخارجي ابتعادها عن نظام المحاور والتكتلات وعدم الاستجابة للضغوط الإقليمية

والدولية، ولعل مرد ذلك يعود الى الدور المهم الذي قام به مؤسسها وزعيمها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي عدّ الموجه الأساس للسياسة الخارجية الإماراتية وباني نهضتها المعاصرة في المجالات كافة .

تكمن أهمية الدراسة في انها سلطت الضوء على السياسة الخارجية للشيخ زايد بن سلطان في مرحلة مهمة من مراحل تاريخ بلاده السياسي المعاصر، وأوضحت كيف استطاع مؤسس الدولة الصغيرة جغرافياً وسكانياً الاحتفاظ باستقلال بلاده في عالم تسوده علاقات الصراع والتجاذب والقوة أكثر مما تسوده علاقات التعاون والتفاهم والمشاركة، وكيف استطاع الموازنة بين أوضاعها العامة، وسياستها الخارجية، فتمكن عبر أهداف سياسته الخارجية، ومواقفه المتزنة من أن يحظى باحترام العالم، لاسيما في سياسته تجاه فرنسا والمانيا خلال السنوات ١٩٧١ – ٢٠٠٤ .

ثانيا : اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول كيفية صياغة مقتربات السياسة الخارجية الاماراتية تجاه المانيا وفرنسا مع بداية تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١، وارتباط السياسة الخارجية لتلك الدول برؤية وتصورات مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان وسعيه الحثيث لبناء دولة مؤثرة على المستوى الاقليمي والصعيد الدولي .

ثالثا : منهجية البحث : ركزنا في البحث على المنهج التاريخي ،لغرض التعرف على مسار السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ،ودور الشيخ زايد بن سلطان في توجيهها وصياغة مرتكزاتها تجاه فرنسا والمانيا، وكذلك المنهج التحليلي لغرض متابعة توجهات السياسة الخارجية للأمارات العربية المتحدة وتحليلها لمعرفة الشكل الذي سارت عليه تجاه هاتين الدولتين .

تميزت علاقة دولة الامارات العربية المتحدة بالمانيا بانها علاقة وثيقة متينة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فمنذ قيام دولة الامارات، واقامة علاقات دبلوماسية معها، وعدت الادارة الالمانية السياسة الخارجية الاماراتية التي رسم معالمها وابعادها الشيخ زايد بن سلطان بانها سياسة متوازنة، ولا تعتمد اسلوب التدخل في الدول الاخرى وانها تتبع الاساليب السلمية والدبلوماسية في حل مشاكلها مع جيرانها ، وانشغلت هذه الدولة في السعي لبناء نفسها اقتصادياً وتحقيق التنمية الاجتماعية لشعبها ، وركزت سياستها الخارجية على ابعاد نفسها والنأي عن الدخول في مشاكل المنطقة وصراعاتها. وفي الوقت الذي ركز فيه الالمان على اقامة علاقات سياسية وثيقة مع دولة الامارات العربية المتحدة بحكم موقعها الاستراتيجي وثقلها بين الدول الخليجية الاخرى في منطقة حيوية للتنافس الدولي ،

واحد المجالات الاستراتيجية للالمان، فان تركيز الادارة الالمانية تجلى بشكل اوضح في تعزيز مبدأ التعاون الاقتصادي والثقافي مع دولة الامارات العربية المتحدة [١].

ان العلاقات الاماراتية الالمانية لها جذور تاريخية ، تعود إلى عام ١٨٨٤م، عندما ربطت ألمانيا القيصرية اهتماماتها الحيوية بين مستعمراتها في شرق إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، واستمر العمل التجاري بينهما حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، إلا أن المصالح المشتركة تحققت بفعل اكتشاف النفط في دولة الإمارات سنة ١٩٦٦، وقيام الاتحاد سنة ١٩٧١ (باتحاد الامارات أبوظبي ،دبي ، الشارقة ،عجمان ،ام القيوين، رأس الخيمة)، وانطلاق الآفاق السياسية للدولة داخلياً وخارجياً، فبدأ العمل لتحقيق هذه المصالح، ففي مطلع السبعينيات بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء، ثم على مستوى القنصليات العامة [٢].

كانت دولة الامارات في بداية تأسيسها اقرب ما توصف فيه بانها " ورشه عمل ،. اينما تذهب ترى الرافعات والشاحنات". فكان من الطبيعي ان تبحث عن الكفاءات والمستشارين والشركات الجيدة لتساهم في تنفيذ خططه التنموية ، فبناء الطرق والمدارس والمستشفيات وحكومة متعددة الوزارات ، يتطلب عدد من الوافدين (الاطباء والمهندسين والمدرسين وغيرهم) ليساهموا في عملية البناء. كانت البدايات الاولى للتعاون مع المانيا في عام ١٩٦٢، حينما ابرم الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان اتفاق مع شركة مرسيدس- بولمان [٣]، لتزويدها بسيارات تلائم طبيعة دولة الامارات العربية المتحدة ، وازدادت الطلبية في عام ١٩٦٨ حتى ذكرت بأنها اكبر طلبية للسيارات مرسيدس – بولمان في تاريخ الشركة . ويرجع سبب ذلك الى ان الشيخ زايد بن سلطان كان يسعى لإحراز التقدم والازدهار لبلده، الى جانب انه يقدر التكنولوجيا والصناعة الألمانية تقديراً عظيما [٤].

زار للشيخ زايد المانيا في ايلول ١٩٧٦ ، كان الى منطقة(لونبورغر هايدي Lüneburg) [٥]. وقد التقى اثناء زيارته ، بالصقار الألماني "مولر". حيث تعد رياضة الصيد بالصقور من أحب الهوايات إلى قلب الشيخ زايد، حيث كان يحرص على ممارسة هذه الرياضة رغم زحام مسؤوليات الحكم ومهام الدولة، مؤمناً بأن هذه الرياضة جزء أصيل من التراث الشعبي العربي، ويجب المحافظة عليها، والعناية بها، وتشجيع الأبناء على ممارستها. كما كان الشيخ زايد يرى أن هذه الرياضة تكسب من يمارسها العديد من الصفات التي تصقل شخصيته، "القنص لا راحة فيه، إنه يعلم الجلّد والصبر،

وليس فيه رفاهية ولا ترفيه، وأنا أحب القنص، لأنه يجمع بين الصغير والكبير، وفي رحلة القنص نمر بأراضٍ وصحارى شاسعة، فيها من البشر من لم نرهم، نسمع كلامهم ببساطة، ونختلط بهم، نعيش حياتهم، ونستفيد منها، نستفيد من حياة هؤلاء الذين يعيشون على الطبيعة"[٦].

بدأ التعاون الاماراتي – الالماني بعده جوانب ، منها افتتاح عدد من المدارس التعليمية في ابوظبي دبي الشارقة ، فقد افتتحت المدرسة الألمانية الدولية في أبوظبي عام ١٩٧٥، كمدرسة خاصة تابعة لشركة البناء الألمانية(Strabag AG) وسط الصحراء بمنطقة عمل الشركة في الطرف الغربي من مدرج المطار القديم. بواقع ثلاث مدرسين و ١٦تلميذاً من أولاد العاملين في الشركة .اما المدرسة الألمانية الدولية في الشارقة ١٩٧٦، فقد بدأ التدريس فيها ضمن منطقة شركة (Hochtief) بمبادرة من مديرها رودي إللر وبدعم كبير من حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي (١٩٧٢–) .بواقع معلمان ل ١٩ تلميذا [٧].

ومن الجدير بالذكر ، ان الشيخ زايد بن سلطان ، اثناء زيارته الى المانيا عمل على تأسيس مكتب صحي في المانيا سنة ١٩٧٧ ، لتوفير الغطاء الطبي لابناء وطنه وبلغت المصروفات العلاجية الإماراتية في ألمانيا الى حوالي مليار يورو [٨].

كانت للزيارات المتبادلة بين الطرفين ، اثر واضح في تعزيز العلاقات ، فزيارة رئيس وزراء المانيا (غيرهارد شرودر) للإمارات عام ١٩٨١ ،وزيارة الشيخ زايد بن سلطان الى المانيا عام ١٩٨٦، ، وعقده جلسة مباحثات مطولة، مع المستشار الالماني هيلموت كول. فوضعت تلك المباحثات الأساس القوي لعلاقات استراتيجية وشراكة سياسية واقتصادية بين البلدين [٩]. وفي ايار ٢٠٠٠ استقبل الشيخ زايد الدكتور فولمر وزير الدولة للشؤون الخارجية الألمانية حيث أكد الطرفان على ما تشهده علاقات التعاون والصداقة بين ألمانيا والإمارات من تطور وتقدم ملحوظين في إطار التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات وخصوصا الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. كما استقبل الشيخ زايد في شهر تشرين الاول من العام نفسه وفدا برلمانيا ألمانيا، أشاد خلال اللقاء بتطور علاقات التعاون بين البلدين [١٠].تلتها زيارة أخرى عام ٢٠٠٣ ،وكان من ثمار تلك الزيارات التوقيع على مذكرات تفاهم في مجالات الصناعة والنفط والغاز والتكنولوجيا والتجارة والاتصالات والصحة والسياحة والتدريب المهني وحماية البيئة والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني والتعاون المتبادل في مجال التعليم العالي

والتقني والتدريب بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي بين دولة الإمارات وألمانيا. و أشار المستشار الألماني إلى ظهور إشارات إيجابية تشجع على توسيع وتعميق قنوات التعاون الثنائي بين الجانبين خاصة وأن هناك بداية مرحلة جديدة من بناء قاعدة صلبة لمشاريع استثمارية بين عدة شركات ألمانية ودولة الإمارات. كما شهد حفل تشغيل آبار للمياه العذبة في أم الحصن بمنطقة ليوا تعاونا بين البلدين ، و لقد أشار المستشار الألماني إلى وجود علامات تقدم في العلاقات بين البلدين تهدف إلى توسيع وتعميق قنوات التعاون الثنائي بين البلدين[١١].

وفي نيسان ٢٠٠٤ وقع المستشار الألماني (غيرهارد شرودر) اتفاقية شراكة استراتيجية بين البلدين. كما عدت الزيارة التي قام بها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية على رأس وفد رفيع المستوى كان أكبر وفد على الإطلاق من دولة الإمارات يزور ألمانيا وهو ما مثل تطوراً ملحوظاً ونقلة نوعية في العلاقات الثنائية وخطوة على طريق تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدولتين. وقد أكد الوفد بدوره أن المستقبل يبشر بمرحلة جديدة من التعاون الوثيق والشراكة بين البلدين بما يحقق المصلحة والمنفعة المتبادلة بين البلدين والشعبين الصديقين[١٢].

انعكس التعاون بطبيعة الحال على التبادل التجاري المشترك بين الامارات والمانيا ، حيث تشير بيانات التجارة الخارجية الألمانية إلى انه ارتفع من ٩٥ .١ مليار يورو في عام ١٩٩٩ إلى نحو ٥.٨٧ مليارات يورو في عام ٢٠٠٤، مما جعل من دولة الإمارات تصبح شريكا تجاريا رئيسا لألمانيا على مستوى الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. وفي ذلك الخصوص تكشف بيانات التجارة الخارجية الألمانية عن أن قيمة صادراتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت عام ٢٠٠٤ نحو ٥.٤ مليارات يورو وبما يعادل نحو ٢٥% من إجمالي صادرات ألمانيا إلى الدول العربية البالغة ٢١.٥ مليار يورو. وأوضح التقرير ان قيمة الصادرات الألمانية إلى الامارات شهدت نمـوا بنسبة ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٤.٣ مليارات يورو في عام ٢٠٠٣ إلى ٤.٥ مليارات يورو في عام ٢٠٠٤ بزيادة تعادل ٢٥% عن العام الذي سبقه. مقابل ذلك ازداد حجم الواردات الألمانية الى الدولة خلال المدة نفسها بنسبة ٢٣.٨% ،إذ ارتفعت قيمة الواردات من ٣٧٣.٣ مليون يورو في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦٢.٣ مليون يورو في عام

.٢٠٠٤ الى جانب تزايد عدد الشركات الألمانية العاملة في الامارات التي تقدر بنحو ٧٠٠ شركة تزاول مختلف النشاطات الاقتصادية تتوزع بين ابوظبي ودبي والامارات الشمالية، وهي تشارك في بناء محطات الطاقة وتحلية مياه البحر، فضلا عن بناء شبكات الطرق، إلا أن حجم الاستثمارات الألمانية المباشرة في الدولة مازال متواضعا، حيث ارتفعت من ٢١٠ ملايين يورو في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤٢ مليون يورو في عام .٢٠٠٣ ويوجد نحو ٧٥٠٠ مواطن الماني يعيشون في الامارات [١٣].

اخيرا يمكن القول ، أن ما يعزز العلاقات بين الإمارات وألمانيا ليس فقط الجوانب الاقتصادية والتجارية وإنما أيضا وجود عوامل سياسية مشتركة يمكن تدعيمها وتقويتها من أجل الحفاظ على السلام العالمي واستتباب الأمن والاستقرار في كافة أنحاء العالم، فالانسجام في مواقفهما السياسية تجاه القضايا العربية العالمية وما يحظى به البلدان من ثقة عالمية واحترام دولي كبير شكل أرضية مشتركة في مجال التعاون على الصعد كافة .

ثانيا : سياسة الشيخ زايد بن سلطان تجاه فرنسا

كان للشيخ زايد بن سلطان موقف ازاء التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي في سبعينيات القرن الماضي، فقد رفض اشكال الهيمنة الاجنبية أو سيطرة أي دولة اقليمية على المنطقة، ودعا الى ابقاء الخليج العربي بعيداً عن تدخل القوى الكبرى[١٤]، واكد سموه مرات عدة ضرورة ضمان حرية وحركة الملاحة الدولية في مضيق هرمز في ظل ترتيب اقليمي يضطلع بهذه المهمة بعيداً عن المحاولات الأجنبية التي تحاول التواجد في الخليج العربي خدمة لمصالحها بالدرجة الاساس [١٥].

وضمن ذلك السياق صرح الشيخ زايد بن سلطان في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٣ بان سياسة بلاده تقوم على أساس ان تكون منطقة الخليج العربي منطقة سلام وامن وبعيدة عن الصراعات الدولية للقوى العظمى ، ودعا الدول الخليجية للتعاون فيما بينها في مختلف المجالات لتحقيق الأمن والاستقرار وعدم الانجرار الى الاحلاف والتكتلات الدولية لكي تتمكن من التفرغ والتركيز على خطط التنمية وتوفير الحياة الحرة الكريمة للخليجيين [١٦].

واكد الشيخ زايد ان من مصلحة شعوب الخليج العربي والعالم استقرار المنطقة لأن امنها من أمن العالم ، وان ذلك الأمن ينبع من داخل المنطقة ولا تستطيع

الدول الكبرى ان تحققه لها لان هدف تلك الدول يكمن في مصالحها ... [١٧].

كان ثمره التعاون بين الامارات العربية وفرنسا الزيارات المتبادلة بينها ،والتي اثمرت بدورها بتشكيل (اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي والثقافي والتجاري والعلمي والفني) عام ١٩٧٤لتعزيز التعاون بين الطرفين في جميع المجالات

كما اثمرت زيارة الوفد الاماراتي برئاسة الشيخ خليفة بن زايد سنه ١٩٧٦ لباريس على اتفاق الطرفين بمساعدة دولة الامارات العربية في بناء قوتها العسكرية ،وتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية لتطوير التعاون العسكري بين الطرفين ، وبالفعل قام وزير الدفاع الفرنسي (جان شيفينمو) بزياره الى ابو ظبي سنة١٩٨٦ لعقد صفقة شراء اسلحة فرنسية للجيش الاماراتي [١٨].

شارك حوالي ثلاثة الاف (ضابط وجندي امارتي الى جانب القوات الفرنسية ضمن قوات " حفظ السلام الدولية" في يوغسلافيا مع دول حلف الناتو لحفظ الامن والسلام في البلقان [١٩].

يعد النفط المحرك الاساسي للاستثمار الاقتصادي لفرنسا تجاه دولة الامارات العربية المتحدة ، لذا فان فرنسا من اكثر الدول المستوردة للنفط الاماراتي، ففي عام ١٩٧٤ استوردت نحو ٢٤/ من جملة الصادرات النفطية ، كما ان اكثر الشركات النفطية العاملة في دولة الامارات شركات فرنسية . فعلى سبيل المثال (شركة فيف ككيل رياريوك) ، (شركة سيكس كونتركت) (سودنيل جايسون) وبموجب تلك الشركات تعهدت فرنسا بتقديم الخبرات الادارية والتسويقية لهم [٢٠].

تعززت العلاقات بين الطرفين في فترة التسعينات ، خاصة بعد تسلم جاك شيراك السلطة في (١٩٩٥-٢٠٠٧) ، وتمحورت تصريحاته في تبني سياسة خارجية تعمل على ايجاد توازنات جديدة تعمل على تفعيل السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي بشكل عام ودولة الامارات بشكل خاص .وتتضح سياسته في خطابة سنة ١٩٩٥ بعد شهر من انتخابه حينما ذكر " لابد أن تكون السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه الدول العربية احد الابعاد الاساسية لسياستنا الخارجية ،وانني عازم على منحها زخما جديد اً ، حتى اكون وفيأ للتوجيهات التي اعطانا اياها ديغول عندما قال في عام ١٩٥٨ ان الاعتبارات تقتضي بأن نظهر من جديد في القاهرة ودمشق وعمان وفي كل عواصم المنطقة ،كما كنا على الدوام في بيروت اصدقاء واعوان " [٢١] .

ومن الجدير بالذكر ،بان موقف فرنسا اتجاه قضية الجزر الثلاث كان حيادا ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تصريحاتها بشأن جزيرة أبو موسى حينما أعربت بأنها

تتابع أهتماموباتصال وثيق مع شركائنا الاماراتيين تطور الوضعفي الجزيرةمنذ عام ١٩٩٢، وان فرنسا وانطلاقا من احترام مبدأ سلامة اراضي الدول والتعايش السلمي بين الامم، تعتبر بأنه يتعين عدم اللجوء الى أي تصرف من جانب واحد يؤدي الى تدهور وضع العلاقات بين بلدان المنطقة [٢٢]

وعلى الصعيد العسكري قامت فرنسا بتزويد دولة الامارات العربية المتحدة (٣٠) طائرة نوع (ميراج ٢٠٠) وبحوالي (٣٥٠)دبابة من طراز (لوكليرك)المتطورة عام ١٩٩٩ ،وقد بلغت قيمتها اكثر من ٣مليارات دولار، وفي نهاية التسعينات وافقت دولة الامارات على شراء اعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من فرنسا كما قام البلدان بأجراء مناورات عسكرية مشتركة [٢٣].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بروزا للدور الفرنسي في الاستثمار في مجال النفط، وفي الوقت نفسة تعد فرنسا من بين اكبر الدول المستوردة للنفط الاماراتي، وتعتبر دولة الامارات ثاني اكبر شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الاوسط ،وقد وصلت واردات الامارات من فرنسا من عام ٢٠٠٠م حوالي سبعة مليارات درهم [٢٤].

وحرصت الإمارات على تعزيز أواصر العلاقات مع فرنسا، فقد أكد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، خلال زيارته إلى فرنسا في ١٤ حزيران من عام ٢٠٠٣ للرئيس الفرنسي " أن العلاقات بين الإمارات وفرنسا علاقات استراتيجية قوية وعميقة ولابد من تدعيمها من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة "[٢٥].

بالمقابل قال جاك شيراك أثناء زيارته الى أبوظبي في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ "اننا ومنذ امد طويل نصر على ضرورة الشروع في حوار حقيقي بين الحضارات في عالم متعدد الاقطاب يتجه نحو تكوين تجمعات جماهيرية، ورفض كل ما يسيئ لثقافات والحضارات والاديان، وتعزيز العلاقات القائمة على مبادئ الحوار واحترام الاخر وقناعاته، بل أن الحاجة أضحت اليوم ماسة اكثر الى حوار الحضارات هذا في ضوء المسار الذي ينتهجه العالم في سبيل تطوره..."[٢٦].

الخاتمة

ارتبطت السياسة الخارجية الاماراتية بشخصية الشيخ زايد بن سلطان المؤسس الحقيقي لهذه الدولة والذي رسم ابعاد السياستين الداخلية والخارجية لها بعد ان وحد الامارات الخليجية في بوتقة واحدة، وأخرج للعالم دولته الجديدة، فاتسمت سياسته الخارجية بالمرونة والوسطية واستيعاب المتغيرات الدولية والاقليمية والعربية المحيطة بدولته والسعي لإقامة علاقات التعاون والتفاهم مع دول العالم المختلفة مع الالتزام

الدقيق بقواعد القانون الدولي والسياقات الدولية وعدم الدخول في المنازعات السياسية واحترام ارادات الشعوب في اختيار طبيعة النظام السياسي الخاص بها .

استلزمت السياسة الخارجية الاماراتية انفتاح هذه الدولة على العالم الخارجي ادراكاً منها بان حصر الدولة في إطارها الداخلي سيجعلها منغلقة على نفسها ومنكفئة على ذاتها، في حين ان اتباع سياسة خارجية منفتحة على الدول الاخرى يجعل الدولة اكثر قوة وتأثيراً في المتغيرات المحيطة بها، وتبقيها على الدوام في حالة تفاعل مع الاحداث الدولية على الصعد كافة، الأمر الذي دفع دولة الامارات لاتباع سياسة خارجية فاعلة ونشطة .

عدت دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً لدولة صغيرة في حجمها وعدد سكانها ، لكنها بحكم موقعها الجيواستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية الهائلة أضحت خلال سنوات عدة قادرة على ان يكون لها موقعاً معيناً في السياسة الدولية الى الحد الذي تفوقت فيه على حكومات ودول اخرى اكثر سكاناً واكبر مساحة انشغلت بأوضاعهم الداخلية ومشاكلهم المحلية وحروبهم الخارجية التي ابعدتهم عن التأثير في السياسة الخارجية سواء في المجالات الدولية أو الاقليمية.

ان دولة الإمارات العربية المتحدة ادراكاً منها لحيوية موقعها وأهميتها لدى الدول الكبرى انتهجت بفضل حكمة وادراك وبعد نظر الشيخ زايد بن سلطان سياسة خارجية متوازنة تجاه الأطراف الدولية في إطار سعيها لأبعاد المنطقة برمتها من الوقوع تحت وطأة الأطماع الدولية وانعكاس الصراع الدولي عليها المنطقة ، مما يؤدي إلى فقدان استقلالها وضياع سيادتها، فدولة الإمارات حينما اقامت علاقاتها مع المانيا وفرنسا كان هدفها الاول والاخير الاستفادة من خبرات الدول في تطوير اقتصادها ، وتعزيز مشاريعها التنموية .

الهوامش:

١ – حامد ربيع ،الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، استراتيجيات عربية (١)،بغداد ١٩٨٣،ص٥٣.

٢ – محمد رشيد الفيل ،الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت ،١٩٨٨،ص٣٥.

٣ – في عام ١٩٦٢ ، قبل بناء الطرق الأولى في دولةا لإمارات العربية المتحدة ، قاد الشيخ زايد سيارتين مرسيدس تم تجهيزهما خصيصاً بإطارات عريضة للغاية.

٤ – ابرهارد زاند شنايدر، السياسة الخارجية الالمانية تجاه منطقة الخليج العربي ، ابوظبي ،٢٠١١،ص٢٢.

٥ – ونبورغ (بالألمانية: Lüneburg) هي مدينة تقع في ولاية ساكسونيا السفلى في شمال ألمانيا.

٦ – نقلا عن ابرهارد زاندشنايدر ، المصدر السابق ،ص٢٣.

٧ – البيان ، صحيفة ، ابو ظبي ، ٢٢/كانون الاول ، ٢٠٠٤.

٨ –اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي :دراسة للسياسات الدولية في الخليج من السبعينات ، الكويت، ١٩٨٤،ص٩.

٩ – يوميات الشبخ زايد ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦، ص١٤٤.

١٠ – المصدر نفسه، ص١٤٥.

١١ – علي وهيب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط ، لبنان ، ٢٠١٣، ص١٣٣.

١٢ – اسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص١١.

١٣ – نسرين مراد عبد الرحمن ، العلاقات الدولية والاقليمية ، "شؤون عامة " ، مجلة ،ابو ظبي ، العدد٢، تشرين الثاني ١٩٩٩، ص١٣٢.

١٤ – محمد كامل الربيعي ، موقف الدول الخليجية من التواجد الاجنبي في الخليج العربي، مؤسسة احمد الدباغ للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٨٧.

١٥ – خليل عباس علي ، الخليج العربي في ظل الصراعات الدولية ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،البصرة ، ٢٠٠٠، ص٧٧.

١٦ – أحمد جلال التدمري ، الجزر العربية الثلاث . دراسة وثائقية ، راس الخيمة ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٦.

١٧ – مركز التوثيق الاعلامي ، زايد فكر وعمل ،منشورات مركز التوثيق الاعلامي ، بغداد، د.ت، ص ١٢٢.

١٨ – اشترت دولة الامارات من فرنسا (٣٦) طائرة مقاتلة من نوع ميراج. هبه شهاب احمد ، العلاقات الفرنسية الاماراتية

منذ عام ١٩٩١ وافاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ،٢٠١٦، ص٤٠.

١٩ –المصدر نفسه ، ص٤١.

٢٠ – محمد علي عمرو ، العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي ، " دراسات الخليج والجزيرة العربية "، مجلة ، السنه الثانية ، العدد (٧) ، ١٩٧٦، الكويت ، ص ١٣٩.

٢١ – محمد داود، سياسة فرنسا العربية، "قضايا سياسية "، مجلة ، العدد ٣٥٧ ، تشريف الثاني ١٩٩٦

٢٢ –الاتحاد ، صحيفة ،١٩٩٥/٩/١٦ .

٢٣ – احمد عبد الله بن سعيد ، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٩٩–٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الدول العربية /معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٩٥،ص٣٦٠ .

٢٤ – عبد الخالق عبد الله ،المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز دراسات والبحوث الاستراتيجي، ابوظبي ،٢٠٠١،ص ٢٢٠.

٢٥ – يوميات السيخ زايد بن سلطان ال نهيان، ابو ظبي ، ٢٠٠٤، ص٦٦.

٢٦ – احمد حمدان ، علاقات فرنسا بالدول العربية ١٩٧١–٢٠٠٤، بلا، ٢٠١٥، ص٥٣.

قائمة المصادر

الكتب

–ابرهارد زاند شنايدر، السياسة الخارجية الالمانية تجاه منطقة الخليج العربي ، ابوظبي ،٢٠١١.

–أحمد جلال التدمري ، الجزر العربية الثلاث . دراسة وثائقية ، راس الخيمة ، ١٩٩٥.

–احمد حمدان ، علاقات فرنسا بالدول العربية ١٩٧١–٢٠٠٤، بلا، ٢٠١٥.

–اسماعيل صبري مقلد ، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي :دراسة للسياسات الدولية في الخليج من السبعينات ، الكويت، ١٩٨٤.

–خليل عباس علي ، الخليج العربي في ظل الصراعات الدولية ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،البصرة ، ٢٠٠٠.

–عبد الخالق عبد الله ،المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز دراسات والبحوث الاستراتيجي، ابوظبي ،٢٠٠١.

–علي وهيب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط ، لبنان ، ٢٠١٣.

-شارل سان برو ،السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، مركز الامارات للدراسات البحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الامارات(٧٠)، ٢٠٠٣.

- محمد كامل الربيعي ، موقف الدول الخليجية من التواجد الاجنبي في الخليج العربي، مؤسسة احمد الدباغ للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦.

- محمد رشيد الفيل ،الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت ،١٩٨٨.

- مركز التوثيق الاعلامي ، زايد فكر وعمل ،منشورات مركز التوثيق الاعلامي ، بغداد، د.ت.

- يوميات الشبخ زايد ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦.

الرسائل الجامعية

- احمد عبد الله بن سعيد ، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٩٩-٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الدول العربية /معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٩٥ .

- خالد ملا احمد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .

الدوريات

-حامد ربيع ،الابعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، استراتيجيات عربية (١)،بغداد ١٩٨٥.

- محمد علي عمرو ، العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي ، " دراسات الخليج والجزيرة العربية "، مجلة ، السنه الثانية ، العدد (٧) ، ١٩٧٦، الكويت ١٣٩.

- محمد داود، سياسة فرنسا العربية، "قضايا سياسية "، مجلة ، العدد ٣٥٧ ، تشرين الثاني ١٩٩٦.

- نسرين مراد عبد الرحمن ، العلاقات الدولية والاقليمية ، "شؤون عامة "، مجلة ،ابو ظبي ، العدد٢، تشرين الثاني ١٩٩٩.

- البيان ، صحيفة ، ابو ظبي ، ٢٢/كانون الاول ، ٢٠٠٤.

-الاتحاد ، صحيفة ،١٩٩٥/٩/١٦ .